



تراجع المعنويات الأمريكية ، وسوق الإسكان يشهد نمواً ملحوظاً في ظل تطورات السياسات الاقتصادية العالمية

أبرز النقاط:

- قراءة مؤشر ثقة المستهلكين الأمريكي تصل إلى 104.7 مقابل التوقعات التي رجحت وصولها إلى 112.9
- مبيعات المنازل الجديدة في الولايات المتحدة تبلغ 664 ألف مسكن مقابل توقعات بوصولها إلى 666 ألف.
- مؤشر ريتشموند الصناعي الأمريكي يتسق مع التوقعات عند -10 نقطة.
- طلبات الحصول على إعانات البطالة الأمريكية تبلغ 219 ألف طلب مقابل توقعات بوصولها إلى 223 ألف طلب.
- نمو الناتج المحلي الإجمالي لكندا بنسبة 0.3% على أساس شهري مقابل التوقعات البالغة 0.2 في المائة.
- بنك اليابان يتبنى نبرة حذرة بشأن تغيير مسار السياسات وضعف أداء الين الياباني.

الولايات المتحدة

ثقة المستهلك الأمريكي

أظهرت قراءة مؤشر ثقة المستهلكين الصادرة عن "كونفرنس بورد" تراجعاً ملحوظاً، إذ سجلت 104.7، وجاءت أقل بكثير من التوقعات التي كانت تشير إلى وصولها إلى 112.9. وهذا الرقم لا يظهر فقط انحرافاً عن التوقعات، بل يعكس أيضاً انخفاضاً طفيفاً مقارنة بالقراءة السابقة التي بلغت 112.8، الأمر الذي يشير إلى تراجع معنويات التفاؤل بين المستهلكين. وفي الوقت الذي يشكل فيه الإنفاق الاستهلاكي جزءاً كبيراً من النشاط الاقتصادي، فقد يكون لهذا التراجع تداعيات واسعة على الاقتصاد الأمريكي. ويعد مؤشر ثقة المستهلكين من المؤشرات الرئيسية التي تستخدم لتوقع أنماط الإنفاق المستقبلية، إذ عادة ما تشير القراءات المرتفعة إلى تفاؤل يعكس في زيادة الإنفاق والنمو الاقتصادي، بينما تدل القراءات المنخفضة على توجس قد يؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي. كما يمكن أن ينظر إلى هذا الانخفاض غير المتوقع كإشارة سلبية للدولار الأمريكي، حيث أن الثقة القوية تدعم العملة، بينما قد تؤدي القراءات الضعيفة إلى الضغط على الدولار. وسيحظى هذا التراجع باهتمام واسع من قبل الاقتصاديين وصانعي السياسات، الأمر الذي قد يؤثر على قرارات السياسة المالية والنقدية الهادفة إلى استقرار الاقتصاد. كما قد تضطر الشركات إلى تعديل استراتيجياتها لمواكبة التغيرات التي تطرأ على معنويات المستهلك، مما يبرز التأثير العميق لهذا المؤشر. وعلى الرغم من أن القراءة التي جاءت أقل من المتوقع تثير القلق بشأن الإنفاق الاستهلاكي والنمو الاقتصادي في المستقبل، إلا أنها تظل عنصراً واحداً ضمن مجموعة واسعة من العوامل التي تشكل مشهد الاقتصاد الكلي.

مبيعات المنازل الجديدة في الولايات المتحدة

شهدت مبيعات المنازل الجديدة للأسرة الواحدة في الولايات المتحدة زيادة ملحوظة بنسبة 5.9% في نوفمبر 2024 مقارنة بالشهر السابق، لتصل إلى معدل سنوي قدره 664 ألف وحدة، متجاوزة بذلك توقعات السوق التي كانت تشير إلى وصول المبيعات إلى 666 ألف وحدة. وسجلت المبيعات ارتفاعات كبيرة في منطقتين، إذ ارتفعت في الجنوب (بنسبة 13.9%) وفي الغرب الأوسط (بنسبة 17.3%). في المقابل، شهدت المبيعات تراجعاً في الغرب (بنسبة 7.5%) والشمال الشرقي (بنسبة 41%). وبلغ متوسط سعر المنازل الجديدة 402,600 دولار، في حين سجل متوسط السعر في الولايات المتحدة 484,800 دولار. أما مخزون المنازل المعروضة للبيع فقد بلغ 481 ألف منزل، مما يعادل 8.9 أشهر من العرض بناءً على وتيرة المبيعات الحالية.

مؤشر ريتشموند الصناعي

سجل مؤشر ريتشموند الصناعي تحسناً هامشياً في ديسمبر، إذ بلغت قيمته الفعلية -10 نقطة بما يتسق مع التوقعات، ومرتفعاً من المستوى السابق البالغ -14 نقطة. في المقابل، نجح مؤشر ريتشموند لظروف الأعمال في الحفاظ على استقراره عند 14 نقطة بعد المراجعة. في المقابل، شهد المؤشر غير الصناعي للبنك الفيدرالي في فيلاديلفيا تراجعاً ملحوظاً، إذ بلغت قيمته الفعلية -6 نقطة، متجاوزاً التوقعات السلبية البالغة -2.4 نقطة. وعلى الرغم من التحسن المحدود الذي سجله قطاع التصنيع، إلا أن المؤشرات العامة لقطاعي التصنيع والخدمات في الولايات المتحدة ما زالت تشير إلى ضعف ملحوظ، مع ظهور إشارات على تدهور أوضاع القطاعات غير التصنيعية.

طلبات الحصول على إعانات البطالة

أظهرت أحدث بيانات طلبات إعانات البطالة الأولية انخفاضاً هامشياً، إذ بلغ عدد طلبات المتقدمين لأول مرة 219 ألف طلب، أي أقل من التوقعات البالغة 223 ألف طلب والقراءة السابقة البالغة 220 ألف طلب. ويعكس هذا الانخفاض البسيط تحسن سوق العمل بوتيرة تدريجية، مع تسجيل تراجع قدره 4,000 عن التوقعات و1,000 طلب مقارنة بالبيانات السابقة. وتعتبر بيانات طلبات الحصول على إعانات البطالة الأولية، التي تصدر أسبوعياً، من أبرز المؤشرات الاقتصادية الأمريكية التي يتم متابعتها عن كثب، حيث تعتبر الأرقام الأقل من المتوقع إشارة إيجابية على قوة الاقتصاد. ويعكس الانخفاض الأخير في عدد الطلبات سوق عمل أكثر استقراراً، حيث يقل عدد الأفراد الذين يسعون للحصول على إعانات البطالة. كما يساهم هذا التحسن في تعزيز الدولار الأمريكي، نظراً لإشارته إلى استمرارية القوة الاقتصادية. وعلى الرغم من تواضع معدل التراجع، إلا أنه يبرز مرونة سوق العمل حتى في ظل التحديات المحتملة. أما على صعيد النظرة المستقبلية، ستظل هذه البيانات محور اهتمام لتحليل قوة الاقتصاد وتأثيرها على الأسواق المالية.

وأنهى مؤشر الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 107.998.

الناتج المحلي الإجمالي الكندي على أساس شهري

سجل الاقتصاد الكندي نمواً بنسبة 0.3% في أكتوبر 2024، متفوقاً على التوقعات البالغة 0.2%، بدعم من المكاسب القوية لقطاعي استخراج النفط والغاز (2.4%) والتصنيع (0.3%). وجاء هذا الأداء بعد مراجعة تصاعدية لمعدل النمو المسجل في سبتمبر إلى 0.2%. إلا أن التوقعات تشير إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.1% في نوفمبر، نتيجة تراجع نشاط التعدين والنفط والغاز والنقل، على الرغم من نمو قطاعات الإقامة والخدمات الغذائية والعقارات. وفي سياق مساعيه لمعالجة تباطؤ النمو، خفض بنك كندا سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس ليصل إلى 3.25%، مع توقعات بمزيد من التخفيضات التدريجية. من جهة أخرى، تشير الأسواق إلى احتمال خفض سعر الفائدة مرة أخرى بمقدار 25 نقطة أساس في يناير المقبل بنسبة 72% بما يعكس استجابة البنك المركزي للتحديات الاقتصادية المتزايدة.

وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الدولار الكندي عند مستوى 1.4407.

آسيا والمحيط الهادئ

محضر اجتماع السياسة النقدية لبنك اليابان

أكد محافظ بنك اليابان، كازو أويدا، أهمية إجراء تقييم شامل للمخاطر الاقتصادية والمالية قبل اتخاذ أي قرار برفع أسعار الفائدة، مشدداً على أن أي تعديلات في السياسة النقدية ستحدد بناءً على النشاط الاقتصادي، وتطورات الأسعار، والأوضاع المالية. وعلى الرغم من عدم الإشارة إلى تحول وشيك في السياسات المتبعة، إلا أن تصريحات أويدا عكست النهج الحذر الذي يتسق مع رسائله السابقة. وجاءت تصريحات أويدا عقب النبرة المتشائمة التي أثارت مفاجأة في الأسواق وأثرت سلباً على أداء الين الياباني، مما أثار الشكوك بشأن رفع أسعار الفائدة في يناير. ومع إبقاء بنك اليابان على سعر الفائدة القياسي عند 0.25% في ديسمبر، أكد المحافظ على ضرورة مراقبة البيانات بدقة، بما في ذلك نتائج محادثات الأجور المقرر إجراؤها في الربيع والاتجاهات الاقتصادية في الولايات المتحدة، لتحديد المسار المستقبلي للسياسة النقدية.

وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الين الياباني عند مستوى 157.82.

الكويت

الدينار الكويتي

أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30810.

أسعار العملات - 29 ديسمبر - 2024

Currencies	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.0423	1.0382	1.0445	1.0427	1.0200	1.0700	1.0470
GBP	1.2564	1.2498	1.2592	1.2579	1.2400	1.2800	1.2572
JPY	156.46	156.32	158.08	157.82	154.00	159.00	156.14
CHF	0.8917	0.8912	0.9027	0.9017	0.8800	0.9100	0.8927